

مخاوف لبنانية من رفع الدعم دون مساعدات فعالة يغري بتفريتها إلى سوريا

تصاعدت مخاوف اللبنانيين من رفع الدعم خلال الوقت الحالي دون منح مساعدات للمواطنين حيث يهدف القرار إلى تطويق تهريب السلع إلى العراق وإيران وسوريا غير أن القرار يهدد أيضا بتفجير اجتماعي نتيجة ارتفاع الأسعار في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

ونسبت وكالة شينخوا لرئيس المعهد اللبناني لدراسات السوق باتريك مارديني قوله "عندما نتوقف عن دفع 700 مليون دولار شهريا للدعم ونقدم إعانات مالية مباشرة للفئات الأكثر ضعفا بدلا من ذلك، فإننا بذلك سنوفر الكثير من المال مع توفير وسائل للناس لشراء احتياجاتهم".

وأوضح أن دعم القمح والوقود والأدوية وسلة من 300 منتج غذائي يشجع المهربين سواء كانوا مستوردين أو تجارا أو أفرادا على شراء المنتجات المدعومة وبيعها في دول أخرى مجاورة مثل سوريا والعراق بأسعار أعلى.

وقال مارديني "إذا ذهبت إلى سوريا أو العراق يمكنك العثور على منتجات عدة مصدرها لبنان حيث تباع بأسعار أعلى مقارنة مع السوق اللبناني". بدوره، قال ممثل قطاع التجارة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدنان رمال إن "تقديم الدعم المالي المباشر للمواطنين متوسطي ومنخفضي الدخل سيكلف الدولة فقط حوالي 200 مليون دولار شهريا مقارنة بـ 700 مليون دولار أميركي شهريا في برنامج الدعم، مشيرا إلى أن "دعم المواطنين أفضل من دعم المهربين".

وشدد على الحاجة إلى تحويلات نقدية شهرية للمواطنين قبل رفع برنامج الدعم بالإضافة إلى حل طويل الأمد من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة والتوصل إلى اتفاق للدعم مع صندوق النقد الدولي.

وسبق وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب الجمعة، إن أي خطوة لرفع دعم سلع أساسية في الوقت الحالي غير مقبولة وستؤدي إلى "انفجار اجتماعي".

وفي كلمة نقلها التلفزيون، قال دياب الذي استقال قبل شهرين بعد انفجار هائل دمر الكثير من مناطق بيروت وقامه أزمة البلاد الاقتصادية، إن ما جرى إنفاقه على استيراد الأدوية والمواد الغذائية والطحن والمحروقات، بلغ منذ بداية هذه السنة نحو أربعة مليارات دولار.

وقال إن مصرف البلاد المركزي وكل الذين يؤيدون أو يغطون هكذا قرار" بشأن الدعم سيكونون مسؤولين عما يترتب على ذلك من فوضى في البلد الذي يواجه بالفعل انهيارا ماليا.

وشهد لبنان أخيرا ارتفاع معدلات تهريب الوقود والأدوية ومنتجات أخرى إلى سوريا ودول أخرى مما أدى إلى نقص في هذه المواد في السوق المحلية حيث اضطرت سائقي السيارات للوقوف بالطوابير ملء سياراتهم بالبنزين فيما عمد آخرون إلى تخزين الديزل للتدفئة في الشتاء المقبل.

وأوقف الأمن اللبناني في الأسبوع الجاري 6 مسافرين عرب محاولتهم تهريب الثابت من الصناديق من الأدوية عبر مطار بيروت إلى الخارج.

وأشار رمال إلى أن المواطن اللبناني لا يتحمل خسارة برنامج الدعم دون أي نوع من الدعم في مقابل ذلك أن أكثر من 55 في المئة من أهالي البلاد محاصرون بالفقر حاليا ويكافحون من أجل الضروريات العادية في حين أن معدل الفقر في العام الماضي كان 28 في المئة.

بيروت - تتخوف الوساطة الشعبية والاقتصادية في لبنان من رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية دون تقديم مساعدات تخفف آثار ذلك ما من شأنه أن يقود البلاد إلى تفجر اجتماعي حيث يشكل بند الدعم مطلباً رئيسياً لإصلاح الاقتصاد لدى المؤسسات المانحة.

وفي هذا السياق حث اقتصاديون لبنانيون السلطات على اعتماد آلية مساعدة فعالة للمواطنين قبل رفعها للدعم عن الوقود والقمح والأدوية والمنتجات الغذائية وسط انهيار اقتصادي ومالي حاد في البلاد.

وكانت تقارير قد تحدثت عن توقعات بان يرفع مصرف لبنان المركزي الدعم تدريجياً عن هذه السلع بعدما كانت مدعومة منذ سنوات بقيمة 700 مليون دولار شهريا.

ويبلغ سعر صرف الدولار بحسب السعر الرسمي، نحو 1515 ليرة لبنانية لكنه بسبب الشح في العملة الأجنبية غير متوافر في المصارف بهذا السعر فيما يبلغ أكثر من 8 آلاف ليرة في السوق السوداء.



باتريك مارديني
دعم القمح والوقود والأدوية يشجع المهربين

وبمجرد توقف مصرف لبنان عن دعم الاحتياجات الأساسية للبلاد من الوقود والقمح والأدوية بزويد التجار بالدولار بالسعر الرسمي لاستيراد هذه المنتجات فإنه سيتعين على المستوردين شراء العملة الأميركية لواردهم من السوق السوداء مما سيزيد الأسعار على المستهلكين.

ويواجه المصرف المركزي في لبنان نقصا حادا في احتياطيه بالدولار الأميركي حيث كان حاكمه رياض سلامة قد أعلن في وقت سابق من هذا العام أن لدى المصرف لبرنامج الدعم 1.8 مليار دولار فقط و17.5 مليار دولار من الاحتياطي الذي يخص المصارف التجارية ومدوعها.

وأثار هذا الواقع قلقا كبيرا لدى المواطنين الذين توافدوا على محال المواد الغذائية والصيدليات لشراء كميات كبيرة من الأصناف وتخزينها في منازلهم، متوقعين زيادة كبيرة في أسعار هذه المنتجات.

كما استخقر هذا الوضع الاتحاد العمالي العام الذي دعا رئيسه بشارة الأسمر الخميس إلى "يوم غضب" في الـ14 من الشهر الحالي، محذرا من أن رفع الدعم عن الدواء سيؤدي إلى انهيار نظام الضمان الصحي، كما أن رفع الدعم عن المحروقات سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل وأن رفع الدعم عن القمح سيؤدي إلى رفع أسعار الخبز.

ودعا الخبراء السلطات إلى اعتماد برنامج مساعدات لتمكين الأشخاص الأكثر ضعفا من شراء المواد الأساسية مثل الخبز والأغذية والأدوية وبدل التدفئة خلال فصل الشتاء.

ورأى هؤلاء الخبراء أن المساعدة المالية المباشرة للمواطنين تبدو أكثر فعالية بكثير من برنامج الدعم.



سباق خفض الفائدة لحماية الاستثمار

خفض الفائدة سلاح المصارف العربية لمواجهة تداعيات كورونا

الاحتياطي النقدي لدول الملاء المالية أسهم في ضخ حزم الإنقاذ

الدخل المحدود بحوالي 55 مليون دولار، و36 مليون دولار لدعم المستشفيات بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفايروس كورونا. قالت الخبيرة الاقتصادية والمصرفية بسنت فهمي إن خفض أسعار الفائدة الحالي بالبلدان العربية مؤقت، وليس حلا لتنشيط الاستثمارات، فالشركات في المنطقة تعاني نقص السيولة، وهو ما يوضحه رأس المال العامل الذي ينتج عن طرح الأصول المتداولة من الالتزامات قصيرة الأجل.

وأضافت "على سبيل المثال فإن 90 في المئة من الشركات المصرية رأس المال العامل لها بالسالب، ولا يمكن حل هذه الإشكالية من خلال خفض أسعار الفائدة فقط، وإنما أيضا بإعادة تقييم الشركات ذات رؤوس الأموال الضعيفة، ثم دمجها مع بعضها، أو عبر تنشيط صفقات الاستحواذ من الشركات الكبرى للصغرى".

وتعزز هذه الإشكالية من فرص البحث عن مصادر أخرى للتمويل خارج قطاع البنوك، ومن أهم هذه المصادر أسواق المال، الأمر الذي يعزز نشاط البورصات العربية عبر ضخ أسهم، وفتح آفاق تمويلية للشركات بعيدا عن الجهاز المصرفي.

وأكد المحلل الاقتصادي حسام الغياش أن البنوك المركزية العربية والعالمية سلكت عدة إجراءات بعد احتماد أزمة كورونا وفق ظروف كل دولة، من ضمنها تثبيت سعر الفائدة، إذا كانت معدلات التضخم لا تسمح بالخفض، أو خفض سعر الفائدة إذا كانت معدلات التضخم منخفضة. وأشار لـ"العرب" إلى أن الدول العربية تأثرت بأزمة كورونا بشدة، لذلك من المتوقع أن تشهد المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة خلال الربع الأخير من العام الحالي، لتشجيع الاستثمار ورفع معدلات التشغيل.

وتوقع استمرار خفض حتى منتصف العام المقبل لضمان ضخ استثمارات محلية أو أجنبية، إذ تهتم الشركات بتكلفة الاقتراض بشدة وترغب في أن تكون رخيصة. ورغم أن سلاح الفائدة يبدو مشجعا للشركات إلا أنه يمثل تهديدا للأفراد الذين ليست لديهم القدرة على تشغيل أموالهم واستثمارها، ما يفتح الباب أمام عمليات توظيف الأموال خارج المنظومة الرسمية للاقتصاد.

ويدفع هذا السلاح إلى عودة ظاهرة الدولار في المنطقة العربية مجددا، وتعني احتفاظ الأفراد بالدولار مخزنا للقيمة بدلا من العملة الوطنية.

التجارية لمجابهة تحديات تفشي كورونا والحد من انتشاره. وانتشأ العراق حسابا خاصا تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة كورونا بقيمة أولية 20 مليون دولار، ومساهمة بنك العراق التجاري بقيمة 5 ملايين دولار.

وقدم البنك المركزي تسهيلات مصرفية تعمل على إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفايروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض في العراق.

بسنت فهمي
خفض أسعار الفائدة ليس الوضع الأمثل لتنشيط الاستثمار

حسام الغياش
المؤشرات تحدد الإصلاح وخفض التضخم حتى منتصف العام المقبل

وأعلنت القاهرة حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة 6.25 مليار دولار، تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية تقضي بإعفاء أي غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم السداد، وتشمل الخطة أيضا تقديم الدعم للمعاملة المؤقتة بسبب تفشي الفايروس.

وتلقت الحكومة المصرية دعما من البنك الدولي بقيمة 7.9 مليون دولار لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية، الذي يهدف إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الطبية، وتعزيز الطلب في المغرب، تم تخصيص ما يعادل مليار دولار لدعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا بكورونا، لاسيما في ما يتعلق بدعم البنية التحتية للقطاع الصحي والمعدات والمستلزمات الطبية.

أما في تونس فأعلنت السلطات عن خطة طوارئ بقيمة 2.5 مليار دينار تونسي، وتعادل نحو مليار دولار، وتمثل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تشمل الحزمة تحفيزات، من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الاقتصاد العالمي.

ورصدت الحكومة الكويتية 1.6 مليار دولار لدعم مؤسساتها والتي توازي 1.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأطلقت مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي بمشاركة المصارف

تبتت العديد من المصارف العربية سياسات متنوعة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد، واتقت على خفض سعر الفائدة وتكديدها تكلفة هذا الحل، أملا في إنعاش الاستثمار وتحفيز المشروعات على زيادة معدلات التشغيل لتعزيز نمو الاقتصاد والحفاظ على العمالة.

إلى القطاع الحقيقي، حيث يظهر الأثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم.

وعززت قوة الجهاز المصرفي في منطقة الخليج من الدفع بحزم تحفيز مالية نابعة من قوة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في ما يتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، وحجم التعثر في التمويل المصرفي.

واقفقت مصارف مركزية في دول المنطقة أثر هذه السياسات التوسعية لكنها كانت بنسب تختلف عن المصارف التي لديها سيولة نقدية، وذات السيولة المحدودة.

تتمتع المصارف الكبيرة بفائض في السيولة النقدية تقدمت تسهيلات مصرفية ومزايا مجزية للمشروعات، مقارنة بتلك التي تعاني أصلا من عجز في السيولة.

كان من ضمن تلك المزايا تأجيل أقساط القروض لفترة زمنية تراوحت في دول المنطقة بين ثلاثة وستة أشهر. ووفقا لدراسة صندوق النقد العربي حول التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا، اتخذت مصارف مركزية ومؤسسات النقد خطوات جادة للحد من انتشار المرض.

وتبنت السعودية حزمة تحفيزية بقيمة 34.4 مليار دولار، وتمثل نحو 16.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة كورونا، وجرى تحمل 60 في المئة من رواتب موظفي القطاع الخاص.

وأمنعت في دعم الشركات والأفراد وصدت حزمًا إضافية بنحو 26 مليار دولار ليرتفع إجمالي الحزم التي قدمتها المملكة إلى 60.4 مليار دولار.

وأعلنت الإمارات عن تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة 76 مليار دولار، بما يعادل نحو 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، عززت من منح الاقتصاد جرعة تنشيطية قوية، في مواجهة الفايروس الذي نال من الاقتصاد العالمي.

ورصدت الحكومة الكويتية 1.6 مليار دولار لدعم مؤسساتها والتي توازي 1.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأطلقت مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي بمشاركة المصارف

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دفعت جائحة كورونا دول العالم إلى البحث عن حلول لإنقاذ اقتصادها من تداعيات الوباء، وهرعت دول كثيرة إلى اتباع السياسات التي تناسيها، وسارت دول عربية عدة على تلك الخطوات، وانفضت بنوكها المركزية لاستخدام سلاح السياسة النقدية لمواجهة الأزمة.

وتكشف صندوق النقد العربي عن أن غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لجأت إلى خفض أسعار الفائدة النقدية في آن واحد.

وتعدت جميع جولات خفض خلال شهر مارس الماضي، بنسب متقاربة من بعضها البعض، من أجل دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت عام 2019 نتيجة ظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في غالبية الدول العربية.

ورغم الاتفاق العام على سلاح السياسة النقدية لمواجهة الأزمة، إلا أن استخداماته تنوعت بين خفض معدلات الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ آخرون إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل.

واتبعت الدول التي تتمتع بوفرة في الاحتياطي النقدي سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد، وتعزيز سيولة القطاع المصرفي وتشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي بوصفة الدرع الواقي أمام تفشي الوباء.

ولطقت ذات السياسات في القطاعات التي تداعت بسبب فايروس كورونا، منها النقل والسياحة، فضلا عن تقديم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من المزايا للمصارف التجارية لتخفيف آثار انتشار الفايروس على عملائها.

وعند قيام البنوك المركزية بالإعلان عن المؤشرات الكمية لسياساتها النقدية، يتبادر إلى الذهن قنوت انتقال السياسة النقدية، وهي سعر الفائدة، والائتمان المحلي، وأسعار الأصول،



شبح انقطاع الخبز